الاحتلال دوراً هاماً في اثارة هذا النوع من المشاكل، بعد ان كانت خمدت بعد الاحتلال لفترة من الزمن (نتيجة للصدمة)[٥٣]. ويأتي دور الاحتلال غير المباشر في اثارة هذه الفتن والمشاكل عن طريق عملائه وجواسيسه المعروفين وغير المعروفين، نتيجة لما يمتلكونه من مصادر قوة، تتمثل في الحماية الاسرائيلية لهم (فالشرطة تتحكم فيها سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري، بالرغم من أن كل افرادها ما عدا القيادة، عرب)، ولمن يرغبون في بسط حمايتهم عليه، مما يشجع بعض الافراد على اثارة المشاكل بدون رادع. كذلك يلعب الاحتلال دوراً غير مباشر في اثارة هذا النوع من الفتن والمشاكل عن طريق ما يخلقه من اوضاع سيئة تمس حياة المواطنين كافة، وبما يؤدي الى توترات نفسية، تجد متنفساً لها في التشاجر لاتفه الاسباب[٥٤].

(ب) الفتن والمشاكل السياسية

اذا كان تفاقم المشاكل والفتن العائلية والشخصية يخدم في تخفيف الاتجاهات العدائية للاحتلال، بتحويلها الى اتجاهات عدائية بين المواطنين، فان الفتن والمشاكل السياسية تؤدي للاحتلال خدمة اكبر، حيث انها تؤدي الى تفريغ الاتجاهات العدائية له (المنظمة أو التي في سبيلها الى التنظيم) في أطر الصراع الايديولوجي، بين التيارات السياسية السائدة في الضفة والقطاع.

وقد ساهم الاحتلال بدور مباشر، وغير مباشر، في اثارة هذه الفتن والمشاكل. ومن المساعي التي قامت بها سلطات الحكم الاسرائيلي لاثارة هذا النوع من الفتن والمشاكل، بطريقة غير مباشرة، تعاملها مع المواطنين العرب من خلال وسطاء منهم، مما يؤدي الى انقسامات في صفوفهم عن طريق اشعارهم، بشكل غير مباشر، بان هؤلاء الوسطاء يستغلونهم لمصالحهم الذاتية[٥٥]. ومنها كذلك السياسة «الليبرالية» التي تسمح للمواطنين العرب بالتعبير عن آرائهم واصدار الصحف، مما يساعد على ظهور الانقسامات بين التيارات السياسية[٥٦] ويزيد من استفحالها.

اما مساعي سلطات الاحتلال المباشرة لخلق الانقسامات السياسية، فتمثلت في اسلوبين: الاول، تشجيعها، دوماً، على ظهور قيادات محلية متباينة في الرأي؛ والثاني، تسريب الانباء المغرضة الى وسائل الاعلام.

بالنسبة إلى الاسلوب الاول، رعت سلطات الاحتلال، في بداية الاحتلال، القيادات المحلية التقليدية (رؤساء البلديات والغرف التجارية)، ثم شجعت على ظهور قيادات «شابة» جديدة الى جانبها (مجموعة محمد أبو شلباية)[٥٧]. ولكن بعد اضمحلال قوة وتأثير هذين النوعين من القيادات، والذي ظهر بوضوح بعد الانتخابات البلدية العام ١٩٧٦ في الضفة الغربية، عملت سلطات الاحتلال على خلق «روابط القرى»، كقيادات محلية مضادة للمجالس البلدية المنتخبة[٥٨] في الضفة الغربية، وعملت على دمج القيادة التقليدية والقيادة «الشابة» في قطاع غزة في وجه تبلور قيادة اخرى «وطنية» (منير الريس وابراهيم ابو ستة وغيرهما)، وذلك باعادة تعيين رشاد الشوا رئيساً لبلدية غزة (تشرين الاول ـ أكتوبر ١٩٧٥)، وتعيين مجلس بلدي الى جانبه يضم الشيخ هاشم الخزندار (ممثل القيادة الشابة)[٥٩]. الا ان سلطات الاحتلال ما لبثت ان تخلت عن هذا الدمج للقيادة المحلية في القطاع، فشجعت على فصل الخزندار عن الشوا، معلقة على الاول آمال القبول بالحكم الذاتي (الذي اقترح في